

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافيا / الدراسات العليا
الدكتوراه / دراسات في الاقتصاد الصناعي

مفهوم الاقتصاد الصناعي

مشكلة التلوث الاقتصادي

مدرس المادة أستاذ جغرافية الصناعية

د: فارس مهدي محمد

أعداد طالب الدكتوراه : ايات خركان

٢٠٢٥ – ٢٠٢٦

مفهوم الاقتصاد الصناعي :-

هو واحد من العلوم الاقتصادية ، او فرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل الظواهر والعمليات الاقتصادية التي تحدث داخل القطاع الصناعي على مختلف مستوياته وفي مختلف فروعه ، واستخراج القوانين التي تحكم حركتها ومسار تطورها والاسس النظرية الكفيلة بمعالجة جوانبها المختلفة .

ثانيا : تطور الاقتصاد الصناعي :-

١ - التطور على المستوى النظري : قاد التطور الصناعي الى تحولات كبرى ليس على نطاق التطور الاقتصادي فقط ، بل وعلى نطاق الفكر الاقتصادي .

اذ يعتبر مفكرو المدرسة الماركنتلية أي التجارية وهم من انصار التجارة ، ان التجارة هي النشاط الاكثر اهمية في عملية تراكم رأس المال لانهم اعتبروا ان ثروة البلد تتمثل في ما يمتلكه من ذهب وفضه

ويعتبر مفكرو المدرسة الفيزوقراطية وهم من انصار الطبيعة ، الزراعة هي النشاط الاكثر اهمية في تراكم رؤوس الأموال لانهم اعتبروا الثروة هي الزراعة واعتبروا ان الصناعة هي السبب الرئيسي لتشيوية النشاط الاقتصادي .

أما مفكرو المدرسة الكلاسيكية وهم من انصار الصناعة ، الصناعة هي النشاط المحرك للاقتصاد المحلي بأكمله وهي مصدر التراكم في رؤوس الاموال لانهم اعتبروها الثروة الحقيقية للمجتمع .

اما النظرة المعاصرة فهي نظرة واسعة تعتبر أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي هو مهم بحد ذاته لتداخل وترابط مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي فيما بينها ، ومع هذا التداخل والترابط فإن كل قطاع يظل محتفظا بدوره الخاص في حركة التطور الاقتصادي .

٢ - التطور على المستوى التطبيقي (العملي) :-

يرتبط مفهوم الاقتصاد الصناعي بنشوء وتطور الصناعة خلال مراحل تأريخيه طويلة ومتعاقبة وفي عهود ما قبل الثورة الصناعية التي حدثت في اواخر القرن الثامن عشر (العهد الاقطاعي)

اتسم تطور الصناعة بالمحدودية من الناحية التقنية والاقتصادية ، حيث بقيت القاعدة الانتاجية ثابتة وبشكلها اليدوي البسيط ولعل من اهم ما حقته الصناعة في تلك الفترة هو تقديم السلع والخدمات للقطاع الزراعي وبهذا يمكن ان نقول ان الصناعة في هذه المرحلة (لم تشكل قطاعاً مستقلاً ومهماً من حيث تأثيره في الاقتصاد المحلي) .

أما في مرحلة الثورة الصناعية وما تلاها يمكن القول ان هذه المرحلة شهدت ظهور القطاع الصناعي وبداية تطوره وبدأ يتبلور شيئاً المفهوم الحديث للقطاع الصناعي كما بدأ دور القطاع الصناعي يزدهر ، وذلك يعود لظاهرتين اساسيتين هما :

أ - ظاهرة نشوء السوق المحلية

ب - ظاهرة نشوء السوق الدولية .

أ - ظاهرة نشوء السوق المحلية : تعد مظهراً من مظاهر التقدم الاقتصادي والتي ترتبط بالعوامل الاساسية التالية :

١- من خلال انحلال وتفكك العلاقات الانتاجية الخاصة بالمجتمع الاقتصادي وبداية تبلور العلاقات الانتاجية الرأسمالية

٢ تطور الصناعات الحرفية ومن ثم تطور وسائل الانتاج من يدوية الى ميكانيكية ثم الى الآلة مبرمجة .

٣- تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات

٤- توسع حجم المبادلات التجارية ، بفضل تطور وسائل النقل وظهور العملات الوطنية ، وسيادة مناخ الحرية للانتقال داخل الدولة الواحدة .

التخلف الاقتصادي

بدأ النظام الإقطاعي الأوروبي بالانحسار رويداً خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وساعد على تدهور ذلك النظام وانحلاله تطور التجارة الخارجية ونشوء صناعات متخصصة لخدمة تلك التجارة. إن المراكز التجارية والصناعية التي ازدهرت في تلك الحقبة قد ولدت ضغوطاً كبيرة كان من شأنها إضعاف النظام الإقطاعي الزراعي المعتمد على القنانة أو العبودية في الزراعة (١). ولقد لازم انحسار النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية ظهور نظام اقتصادي جديد قدر له أن يسيطر على العالم خلال الخمسمائة سنة الأخيرة ولغاية الوقت الحاضر، ألا وهو النظام الرأسمالي.

ظهور النظام الرأسمالي

إن النظام الرأسمالي يتضمن استثمار المدخرات من الأموال وتحويلها إلى رأسمال منتج. فالنتاج من العملية الإنتاجية يستبدل عادة بنقود خلال عملية البيع والشراء. وتتحقق الأرباح عندما تكون قيمة البيع أعلى من كلفة الإنتاج. ولقد تميزت عصور ما قبل الرأسمالية بالاستهلاك التام لجميع الأرباح الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك لمواجهة حاجات الحياة اليومية. وإذا زاد الربح المتحقق على حاجات الاستهلاك، فإن الفائض من النقود إما كان قليلاً أو كان ينفق في مجالات غير إنتاجية كالاكتناز، ووسائل الترف، وبناء المعابد والقصور والقلاع، والحروب.

وعلى خلاف ذلك تميزت الرأسمالية على غيرها من النظم الاقتصادية التي سبقتها في كونها تسخر الفائض من العملية الإنتاجية لغرض الاستثمار وخلق المزيد من وسائل الإنتاج. ويمكن

هنا تعريف الفائض من العملية الإنتاجية بكونه ما يتبقى من الناتج بعد إشباع حاجات الاستهلاك.

إن ملكية وسائل الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة، بمعنى أن الدولة لا تملك وسائل الإنتاج وإنما الذي يملكها هم الأفراد أو الجماعات. ويقوم هؤلاء بتشغيل عمال بحاجة إلى عمل، حيث أن أولئك العمال لا يملكون وسائل إنتاج لتشيغيلهم.

إن العمليات الاقتصادية هنا تكمل الواحدة الأخرى. فأصحاب الأموال الفائضة عن حاجات استهلاكهم يدخرون أموالهم ثم يستثمرونها في وسائل الإنتاج وتكوين رأس المال، ويطلق على هؤلاء المستثمرين بالرأسماليين. ثم يأتي عمال يبحثون عن عمل، فهم لا قبل لهم بالادخار

والاستثمار لتملك وسائل الإنتاج. ويتم حينئذ تشغيلهم من قبل الرأسماليين، مقابل أجور، لإدارة وسائل الإنتاج.

إن اقتصاداً كهذا تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة تماماً من قبل الأفراد، أي مملوكة من قبل القطاع الخاص، هو اقتصاد رأسمالي بحت وأقرب مثال لهذا النوع من الاقتصاد هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

وحيثما تكون وسائل الإنتاج مملوكة من قبل الدولة ونظرياً من قبل الشعب، أي أن وسائل الإنتاج مملوكة من قبل القطاع العام، فإن هذا النوع من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الاشتراكي، وأحسن مثال لهذا النوع من الاقتصاد هو اقتصاد الاتحاد السوفييتي السابق. غير أن الاقتصاد الاشتراكي البحت، أي التملك التام لوسائل الإنتاج من قبل القطاع العام، قد ثبت فشله، فانهار الاتحاد السوفييتي وانهارت معه الأنظمة الاقتصادية الأخرى في أوروبا الشرقية.

وبين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي يقع الاقتصاد المختلط، وفيه يملك القطاع الخاص جزءاً من وسائل الإنتاج في حين يملك القطاع العام الجزء الآخر. ويتصف اقتصاد الغالبية من دول العالم بهذه الصفة، ولو أنها تتفاوت فيما بينها في الدرجة التي يتقاسم فيها هذان القطاعان وسائل الإنتاج، ولا زالت دول رأسمالية عديدة تشعر بأن هناك نشاطات اقتصادية معينة هي بطبيعتها أقرب إلى النفع العام منه إلى النفع الخاص كتوفير الخدمات الصحية وخدمات النقل، وأن المصلحة العامة تتطلب أن تكون مثل هذه النشاطات خاضعة لميدان القطاع العام وليس الخاص..

غير أن الدول الرأسمالية تحاول الحد من سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية إلا في حدود الضرورة القصوى التي تتطلبها مقتضيات المصلحة العامة، وذلك لعدم كفاءة القطاع العام خصوصاً في عمليات الإنتاج. ولقد أدركت، منذ ثمانينات القرن العشرين، العديد من دول العالم هذه الصفة فأصبحت تتخلص من المؤسسات الاقتصادية العائدة للقطاع العام ببيعها إلى القطاع الخاص.

وهنا ينبغي التوقف برهة لنؤكد أن البناء الاقتصادي للدولة يتشابك مع بناءها السياسي. وغاية الاثنين هي تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع. فإذا انهار بناء الدولة الاقتصادي انهار معه البناء السياسي، وهذا ما حدث لدولة الاتحاد السوفييتي في نهاية القرن العشرين. وإن الدول

تطور الغرب الاقتصادي

إن التطور الاقتصادي الذي حصل للدول المحيطة بالحوض الشمالي للمحيط الأطلنطي - وهي أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية - لم يحدث بمدة قصيرة وإنما بدأ منذ حوالي خمسمائة سنة. ولم يحصل ذلك التطور نتيجة خطط تنموية واعية، كالخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية التي مشت عليها العديد من الدول النامية منذ منتصف القرن الماضي ولا يزال العديد منها مستمر حتى الآن، وإنما حصل نتيجة نشوء النظام الرأسمالي والذي بدأ في إنجلترا أولاً.

إن من أهم خصائص النظام الرأسمالي - كما قلنا - توفير الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجات الاستهلاك وإعادة استثمار هذه الأموال لتوسيع قاعدة الإنتاج. إن هذه الاستثمارات وبمرور الزمن، أدت إلى تراكمات كبيرة في رؤوس الأموال المنتجة وإلى خلق ثروات طائلة. إن التراكمات المستمرة لرأس المال والثروات الناتجة عنها قد ساعدت إنجلترا على تحويل الأفكار العلمية النظرية إلى حيّز التطبيق وقيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واتخاذ نظام المصنع كصيغة متطورة لنمط الإنتاج (٢). ولقد ساعدت الثورة الصناعية بدورها، على تسريع تراكمات رؤوس الأموال ونشوء قواعد صناعية عريضة ومتطورة في تلك البلدان تولدت عنها ثروات رأسمالية طائلة أعيد استثمارها لتوسيع القواعد الصناعية وتطويرها، وهكذا تكاملت حلقة التطور واستمرت.

وإن التطور الصناعي للغرب خلال الخمسمائة سنة الماضية قد صاحبه تطور علمي مشى معه يداً بيد. فحينما كانت رؤوس الأموال المنتجة تتراكم وتنتقل من جيل إلى جيل كانت المعرفة أيضاً تتراكم وتنتقل من جيل إلى جيل. فالعلوم كانت تتطور وتترجم إلى تكنولوجيا تطبيقية تستند إليها وسائل الإنتاج. إن تطور التكنولوجيا يستند إلى تطور العلوم، وتطور وسائل الإنتاج يستند إلى تطور التكنولوجيا. إن تطور وسائل الإنتاج يحسن الكفاءة الإنتاجية، فهو يزيد الإنتاج أو يقلل الكلفة أو كليهما معاً، وهو بالتالي يقود إلى زيادة بالأرباح ومزيد من فائض رأس المال. ولم يكن يستثمر جميع الفائض من رأس المال في وسائل الإنتاج فقط. فقد كان يستثمر جزء منه في البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي تطوير وسائل الإنتاج التي بدورها، تقود إلى مزيد من الأرباح. وهكذا تكاملت حلقة تطور أخرى. ولم يشمل التطور وسائل الإنتاج والعلوم والتكنولوجيا فقط، وإنما نمت وتطورت معها أفكار المجتمع ونظرته إلى العمل وأساليب الإنتاج.

وفوق هذا وذاك كانت تبرز إلى الوجود وتتطور على مر الزمن مؤسسات تطلبتها طبيعة الإنتاج وحاجات المجتمع

كالبنوك وأسواق رأس المال وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات المهنية وأخرى من المراكز والجمعيات.

لقد عملت تلك المؤسسات - وهي جزء من مؤسسات المجتمع المدني على توفير الخدمات وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة وحماية العمال وأرباب العمل والمستهلكين. كما أصبحت تلك المؤسسات وجهاً من أوجه تعددية المجتمع لها وزنها المهم وصوتها المسموع، فساهمت في تطوير عملية المشاركة في الحكم، وحدثت من هيمنة الدولة. كما ساهمت في تطوير وحماية حقوق المواطنين بما فيهم المستهلكين والمنتجين.

توسع التجارة الخارجية

ومنذ نهاية القرن الخامس عشر اتجه الأوروبيون أيضاً بجهودهم إلى الخارج فاكشفوا الأمريكتين والطرق البحرية إلى الهند وشرقي آسيا. وأدت تلك الاكتشافات إلى توسع كبير في التجارة الخارجية ساهمت بدورها في التطور الاقتصادي لأوروبا الغربية.

لقد استعمر الأوروبيون، لفترات متفاوتة، أمريكا وأفريقيا والعديد من مناطق آسيا، حيث أضحت تلك المستعمرات مصدراً جيداً للعمالة البخسة والخامات الرخيصة من ناحية، وسوقاً ٨٠٧٧٠ لتصريف البضائع المصنعة من ناحية أخرى. إن تلك العلاقات التجارية وما ترتب على أثرها من سيطرة استعمارية قد ساهمت على مر القرون بنقل ثروات طائلة جداً من المناطق المستعمرة إلى أوروبا الغربية فأدت إلى إثراء الأخيرة على حساب الأولى.

وعندما أطل القرن العشرون وجد العالم نفسه مقسماً إلى مناطق قوية وغنية ومتطورة اقتصادياً وهي أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومناطق فقيرة ومتخلفة اقتصادياً يقع أغلبها تحت النفوذ الاستعماري، وهي قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الدول النامية والدول المتطورة

بعد الانحسار التدريجي للسيطرة الاستعمارية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر إلى الوجود دول نالت استقلالها السياسي حديثاً من الدول الاستعمارية، وقد تركزت معظم تلك الدول

في آسيا وأفريقيا. وقد سميت هذه الدول، مع دول أمريكا اللاتينية ومجموعة أخرى من الدول، نالت استقلالها السياسي سابقاً، تارة بالدول المتخلفة (BACKWARD)، وتارة أخرى بالدول الأقل تطوراً (LESS DEVELOPED)، وقد استقرت التسمية أخيراً على مصطلح

(DEVELOPING COUNTRIES) الدول النامية

وربما كان من الأحرى أن يطلق على هذه الدول مصطلح الدول في حالة التطور) بدلاً من الدول النامية لأن التطور (DEVELOPMENT) يختلف عن النمو (GROWTH) كما سنرى. غير أن هذا المصطلح قد شاع استعماله باللغة العربية ونحن بدورنا سنستعمل في هذا الكتاب

مصطلح الدول النامية كما هو شائع. وسنستعمل كلمة "التنمية" وكأنها مرادفة لكلمة "التطوير" فنقول، مثلاً: خطط التنمية وهذه خطط لتطوير البلدان النامية وليس لتحقيق نموها فقط. وإذا قصدنا، في أمكنة مختلفة من هذا الكتاب، بكلمة النمو معناها الحقيقي وهو أضيق من معنى كلمة التطور فإن ذلك سيتجلى إلى القارئ الكريم من سياق الكلام. كما أننا سنسمي الدول المتطورة (DEVELOPED COUNTRIES) بالدول المتقدمة أحياناً وبالدول الصناعية أحياناً أخرى وكما يتناسب مع السياق.

لقد استعمل اقتصاد التنمية حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (٣) كمعيار رئيسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي للتمييز بين الدول النامية والدول المتطورة. غير أن هذا المعيار لم يكن كافياً لوحده ليميز، في بعض الحالات، بين دولة نامية وأخرى متطورة. ولناخذ مثلاً على ذلك إيطاليا في سنة ١٩٦٤ وفنزويلا بنفس السنة. فحيث كانت حصة الفرد الإيطالي من الناتج القومي الإجمالي تعادل ٧١٤ دولار كانت حصة الفرد الفنزويلي تعادل ٧٧٢ دولار (٤). ولكن، مع ذلك، اعتبرت إيطاليا دولة متطورة في حين اعتبرت فنزويلا دولة نامية.

إن هذا التضارب بين المعيار المستعمل وحقيقة تطور البلد قد اشتد إثر انفجار أسعار النفط في سنة ١٩٧٣ وحصول بعض الأقطار المصدرة للنفط، كالكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، على مدخولات نفطية عالية جداً، الأمر الذي وضعها في مصاف أكثر الدول تقدماً. فحصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كان ٧٢٠٠ دولار في سنة ١٩٧٥ في حين بلغت حصة الفرد في الإمارات العربية المتحدة من الناتج القومي الإجمالي ١٤٠٦٠ دولار في نفس تلك السنة (٥). فهل كانت الإمارات ستعتبر دولة متطورة

لمجرد ارتفاع الدخل الفردي فيها؟ الجواب سيكون بالنفي طبعاً والسبب واضح، ذلك أن مساهمة الصادرات الكلية في تكوين الناتج القومي الإجمالي الإماراتي لسنة ١٩٧٥ بلغت ٧٩ بالمائة وأن ٩٤ بالمائة من تلك الصادرات كانت نفطية وأن الاقتصاد الإماراتي في ذلك الوقت كان سينكفي إلى مستوى الكفاف بحالة غياب النفط (٦) إن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وليبيا. من أجل هذا يصبح إلزاماً علينا أن نميز بين النمو والتطور لكي نزيل دواعي الالتباس.

النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان المعني بحالة التطور الاقتصادي هو قدرة اقتصاد البلد على توليد نمو سنوي مستمر في الناتج القومي الإجمالي قدره خمسة بالمائة إلى سبعة بالمائة أو ما يزيد على ذلك. ولقد أطلقت الأمم المتحدة بقرار منها على عقد الستينات بكونه "عقد التطور". وحالة التطور بهذا القرار كانت تعني بلوغ الناتج القومي الإجمالي

٢٣

أركان علي جابر / دكتوراه بشري، [١٠/٠١/٨٠ : ٠٥ : ص]

نمواً بمقدار ستة بموجب أو أكثر (٧). وثمة وسيلة أخرى استعملت كمؤشر للتطور الاقتصادي وهي أن بلداً ما هو في حالة تطور اقتصادي إذا كان النمو السنوي في ناتجه المعدّل يزيد عن النمو السكاني السنوي لذلك البلد. غير أن النمو الناتج المعدّل كمؤشر حالة التطور الاقتصادي قد يرتفع قصوره. فحيث أن حالة التطور الاقتصادي تتضمن، فيما بين أمور أخرى، حالة النمو الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي - وهو يعني زيادات مستمرة في الناتج القومي أو الناتج المحلي - لا يتضمن بالضرورة حالة التطور الاقتصادي.

وكمثال نموذجي على حالة نمو اقتصادي لم يصابها تطور اقتصادي هو حالة الاقتصاد اللاتيني في الخمسينات والستينات من القرن الماضي حيث قال روبرت كلاور (روبرت كلاور)، في دراسة لاقتصاد لايبيريا والتي سماها "نمو بدون تطور" (٨) ما يلي: « ... إذن لأن

السياسات التقليدية والزمرة الحاكمة باقية دون أن تتغير تحت ظروف البيئة الجديدة من مناجم خامات الحديد ومزارع المطاط الكبيرة، فإن لايبيريا هي في حالة نمو وليست في حالة تطور ... إن تقدم لايبيريا الاقتصادي اشتمل على نمو أكثر مما هو على تطور. لقد حدثت تغييرات كبيرة في حجم إنتاج السلع الأولية المنتجة من أجل التصدير، وكذلك في كميات السلع المصنعة المشتراة من الخارج. إن التطور يتضمن أكثر من ذلك بكثير. إنه يتضمن تغير بنيوي في خطوط الإنتاج يتولاها اللايبيريون أنفسهم بالانتقال من إنتاج الكفاف كما هو في القطاع القبلي إلى الإنتاج من أجل البيع، ويتضمن إتباع طرق للإنتاج أكثر كفاءة، ويستمر في حجم العمالة غير الماهرة، كما يتضمن إنجازات

لقد بلغت نسبة النمو في الدخل اللايبيري ١٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٦٠، وأن التوسع في اقتصاد لايبيريا خلال تلك الفترة كاد أن يتخطى التوسع الاقتصادي في أي بلد من بين خفايا العالم الأخرى عدا اليابان. إن مثل ذلك التوسع الهائل في الدخل يدفعنا إلى التساؤل: لماذا ذلك التوسع في النهوض والاستينات؟ الجواب لكثير في أن عوائد الصادرات من العملات الصعبة قد تم إنفاقها بصورة رئيسية من تلك العوائد تم إنفاقها على مشاريع على السلع الاستهلاكية المستوردة من خارج البلاد المتعة الطبقة الحاكمة، كما أن كثيراً ربيع عامة مظهرية غير منتجة، بدلاً من بدلاً من إنفاقها على مشاريع منتجة وعلى الصحة والتعليم والمشاريع المحفزة للتقدم الاجتماعي. ويمكن القول، باختصار، إن دخل لايبيريا الذي توسع توسعاً وقع خلال تلك الفترة كان يتم إنفاقه تحت ظروف تميزت بانعدام تام لأي تخطيط اقتصادي واع يرمي، من بين أمور أخرى، إلى تحسين مستوى المعاشي أسرع وأكثر. ومثل آخر لبلد مرّ بفترة من النمو دون أن يتطور هي الهند بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة فقد قال بنجامين هيجنز (١) (بنجامين هيجنز) في معرض التمييز بين النمو

والتطور ما يلي:

من حيث المفهوم، مع ذلك، يمكن للاقتصاد أن ينمو دون أن يتطور، ويبدو أن الهند قد فعلت ذلك حقاً في السنوات الأولى التي تلت الحرب

إن لايبيريا والهند لم ينفردا وحدهما بالتجارب المارة الذكر، فكثير من دول العالم الثالث، وخصوصاً الدول المصدرة للنفط بعد انفجار الأسعار النفطية في سبعينات القرن الماضي، قد

حققت معدلات النمو الاقتصادي التي وضعتها الأمم المتحدة كأهداف خلال عقدي الخمسينات والستينات دون أن تحقق تلك الدول نمواً مستداماً أو تحسناً بنيوياً في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن رغم الصخب الذي أثير حول مفهومي "النمو والتطور" فإن هذين المصطلحين يستعملان في كثير من الأحيان وكأنهما مترادفان، ولعل الدافع وراء استعمال النمو الاقتصادي، أو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، كمؤشر جيد للتطور الاقتصادي، هو كون الناتج القومي أو حصة الفرد منه هو المفتاح الرئيسي لباب التطور وهو الذي يجعل الوجوه الأخرى للتطور ميسورة الوقوع كما سنأتي على ذلك بعد حين.

معنى التطور الاقتصادي

إن عبارة «التطور الاقتصادي بحد ذاتها لا تعبر عن مفهوم واضح جداً. ومن أجل تحديد صورة تقريبية لهذا المفهوم نحاول هنا توضيح الفرق بين التطور الاقتصادي» و«النمو الاقتصادي» عبر تشبيه الاقتصاد القومي بجسم الإنسان. فالنمو في جسم الإنسان يعني زيادة في الطول أو الوزن (أو زيادة حصة الفرد من الناتج القومي في حين أن التطور يعني التقدم الوظيفي في القدرات المختلفة لجسم الإنسان أو تطور الاقتصاد القومي) (١٠). فبينما النمو الاقتصادي يعني زيادة في الإنتاج، كما يدل عليه هذا التشبيه، فإن التطور الاقتصادي يعني أكثر من ذلك بكثير. إنه يتضمن، إضافة إلى ذلك، تغيرات بنيوية ومؤسسية.

ولقد أعطى جونا ميردال (١١) (GUNNAR MYRDAL) تعريفاً واسعاً للتطور الاقتصادي بكونه "حركة النظام الاجتماعي بكامله إلى الأعلى. وينظر ميردال إلى التطور الاقتصادي على أنه مشكلة إنسانية ذات علاقة مباشرة بالنظام الاجتماعي. ويشتمل هذا النظام على عدة حالات، منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية، متشابكة فيما بينها سببياً، حتى إذا تغيرت حالة واحدة تغيرت معها بقية الحالات.

وصنف ميردال هذه الحالات إلى ستة أصناف عامة وهي:

(١) الناتج والدخل

(٢) ظروف الإنتاج

(٣) مستوى المعيشة

(٤) الموقف من الحياة والعمل

(٥) المؤسسات

(٦) السياسات

فالأصناف الثلاثة الأولى يمكن وصفها بصورة عامة على أنها عوامل اقتصادية، والأصناف الرابعة والخامسة هي العوامل غير الاقتصادية. أما الصنف السادس فهو خليط، ويعتبر عادة من العوامل الاقتصادية إذا كان الهدف من السياسات هو إحداث تغيير في العوامل الثلاثة الأولى. وندرج أدناه نبذة موجزة عما هو مقصود بكل صنف من الأصناف الستة المذكورة أعلاه: (١) الناتج والدخل إن من أهم الصفات العامة التي تتصف بها الدول المتخلفة اقتصادياً هو انخفاض إنتاجية العامل وبالتالي انخفاض معدل حصة الفرد من الدخل القومي. ولأسباب سنشرحها فيما بعد يمكن اعتبار حصة الفرد من الدخل القومي كمؤشر خام لمدى تقدم أو تأخر دولة ما. ولأسباب شرحناها سابقاً نستدرك هنا فنقول إن ارتفاع معدل حصة الفرد من الدخل القومي في بلد ما لا يدل بالضرورة على تطور اقتصادي لذلك البلد.

(٢) ظروف الإنتاج: إن القطاع الصناعي في الدول المتخلفة اقتصادياً صغير عادة ورؤوس الأموال الصناعية قليلة وأساليب الإنتاج بدائية. ونظراً لهذه الصفات فإنّ الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجة الاستهلاك يكون منخفض والمدخرات قليلة. وتبعاً لذلك تقل الاستثمارات في وسائل الإنتاج وتبقى القاعدة الصناعية ضعيفة، يوازيها ضعف كبير في استغلال العمالة. وبجانب ذلك فإنّ البنية التحتية في الدول المتخلفة من طرق ووسائل نقل وسكك حديد وموانئ ومطارات ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة غير كافية.

إن الصفات أعلاه تؤثر في بعضها البعض باتجاه دائري. فقلة المدخرات تقود إلى قلة في الاستثمارات وضعف في تراكم رأس المال. كما أن ضعف تراكم رأس المال يؤدي بدوره إلى تدني الإنتاجية، وتدني الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض الدخل، وانخفاض الدخل يولد قلة في المدخرات. (VICIOUS CIRCLE OF POVERTY). وهكذا تكتمل حلقة فقر مغلقة

(٣) مستوى المعيشة: إن مستوى المعيشة في البلدان المتخلفة اقتصادياً يكون منخفض عادة؛ ويتمثل هذا الانخفاض في تدني استهلاك الغذاء كما ونوعاً، سوء الحالة السكنية، سوء الحالة الصحية وقلة المستشفيات والأطباء، وقلة مراكز التدريب المهني، وانخفاض مستوى التعليم بصورة عامة.

إن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى انخفاض كفاءة العامل وما يستتبع ذلك من قلة في الإنتاجية، وهذه بدورها تؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. وهكذا تكتمل حلقة فقر أخرى.

(٤) الموقف من الحياة والعمل: إن الموقف من الحياة ومستوى الأداء في العمل يتسمان بالقصور في غالب الأحيان. فهناك من بين أمور عديدة، الإيمان بالخرافات، وعدم سلامة النظرة

إلى كثير من الأمور، قلة النظافة والمحافظة على الصحة الشخصية، تدني مستوى الانضباط بالعمل، انخفاض في المواظبة على العمل، التقصير في أداء الواجب، قلة المحافظة على النظام، قلة الحذر والתיقظ بالعمل، الافتقار إلى الطموح، احتقار العمل اليدوي، قلة الاستعداد للتعاون، والخنوع للسلطة والاستغلال.

يضاف إلى ذلك كله عدم السيطرة على نسبة الولادات والتكاثر. فالزيادات الكبيرة والمستمرة بالسكان في الدول المتخلفة اقتصادياً تعد من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر واستمراره، خصوصاً إذا كانت نسبة الزيادة السنوية بالسكان تفوق نسبة الزيادة السنوية بالدخل.

إن قصور الموقف من الحياة والعمل يقود إلى قلة في الإنتاجية، وهذه تؤدي إلى انخفاض في الدخل، وهذا بدوره يقود إلى التدني في مستوى المعيشة الذي بدوره يولد القصور في الموقف من الحياة والعمل. وبهذا تكتمل حلقة فقر ثالثة.

(٥) المؤسسات تتميز المجتمعات المتخلفة اقتصادياً بوجود مؤسسات تعيق التطور الاقتصادي كما تفنقر إلى مؤسسات وجودها ضروري لتعزيز عملية التطور الاقتصادي. ومن بين المؤسسات السلبية علاقات الملكية، والعلاقات الزراعية المعيقة لزيادة الإنتاج الزراعي وتقدم الزراعة، الروتين الحكومي، مركزية السلطة وقلة صلاحيات الإدارات المحلية، عدم استقرار السلطات وعدم استقرار سياساتها، انخفاض كفاءات الدوائر الحكومية، فساد الموظفين.

ومن بين المؤسسات الإيجابية التي تفتقر إليها المجتمعات المتخلفة: النقابات على اختلاف أنواعها والاتحادات المهنية الحرة، مراكز التسليف، أسواق رأس المال، مؤسسات تشجيع وإعانة الأعمال والمشاريع الجديدة، جمعيات حماية المستهلك والمنتج، وما شابه ذلك من مؤسسات تتطلبها حاجات المجتمع ويكون من شأنها دعم وتعزيز عملية التطور الاقتصادي.

إن هذا القصور المؤسسي ينعكس سلبياً على ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة والعمل ويتشارك مع هذه العوامل الثلاثة في سببية انخفاض مستوى الإنتاجية الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل، وما ينتج عن ذلك من تدني في مستوى المعيشة. وبدوره فإن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى تفشي الأمية وتدني مستوى التعليم، وهذه العوامل تعزز من القصور المؤسسي وتديمه.

(٦) السياسات ويقصد هنا بالسياسات قيام الدولة بالتخطيط الاقتصادي المتكامل والوعي من أجل بلوغ أهداف معينة بواسطة مناهج استثمارية في الصناعة والزراعة وبناء البنية التحتية المادية والبشرية والقضاء على المؤسسات السلبية وتشجيع قيام مؤسسات إيجابية. إن الغرض من تلك السياسات هو كسر حلقات الفقر المغلقة وإحداث تغييرات إيجابية في ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة والعمل، كل ذلك من أجل إدارة عجلة التطور

الاقتصادي واستمرار تقدمها إلى الأمام.

ذلك ما ذهب إليه ميردال بشأن التطور الاقتصادي وحالات النظام الاجتماعي التي تؤثر فيه وتتأثر به، أما كندلبرجر (١٢)(KINDLEBERGER) فقد أعطى تعريفاً مباشراً للتطور الاقتصادي بدا وكأنه قائمة بما يشتمل عليه من أهداف، حيث قال: يعرف التطور الاقتصادي بكونه يشتمل بصورة عامة على زيادة المنافع المادية، خصوصاً لذوي الدخل المنخفض جداً، استئصال الفقر العام ومتعلقاته من الأمية والمرض والموت المبكر، تغيير في مكونات عوامل الإنتاج والعملية الإنتاجية بما يتضمن الانتقال من الاعتماد التام على الأنشطة الزراعية والتوجه نحو الأنشطة الصناعية، تنظيم الحالة الاقتصادية بما يجعل العمالة المنتجة تنتشر بين جميع السكان القادرين على العمل بدلاً من اقتصرها على أقلية من السكان ذات الامتيازات الخاصة، ومشاركة أكبر للجماعات ذات القواعد الواسعة في صنع القرارات المتعلقة بالاتجاهات، اقتصادية كانت أم غيرها، الواجب التحرك فيها لتحسين الصالح العام.

وفي هذا التعريف يتجه كند لبرجر نحو الإنسان بصورة أكثر فيعطيه قدراً أكبر في المشاركة بصنع القرار الاقتصادي وغير الاقتصادي، وهو بهذا التعريف يوسع معنى التطور الاقتصادي ليشمل جزءاً - وإن كان ضئيلاً - من حقوق الإنسان ثم يأتي البنك الدولي في تقريره السنوي عن التطور العالمي (١٣) لسنة ١٩٩١ ليجعل الحياة الأفضل للإنسان هي الغاية الأساسية من التطور الاقتصادي وأن الحرية الفردية هي جزء من هذا التطور فيقول: إن التحدي الذي يفرضه التطور، في أوسع معانيه هو تحسين نوعية الحياة. إن نوعية من الحياة أفضل، خصوصاً في بلدان العالم الفقيرة، تستدعي دخلاً أعلى، ولكنها تشتمل على أكثر من ذلك بكثير. فهي تشتمل، كغايات في حد ذاتها، على مستويات أعلى من الصحة والتغذية، فقر أقل، بيئة أنقى، تكافؤ فرص أكبر، حريات فردية أوسع، وحياة ثقافية أغنى.

ويبدو مما تقدم؛ إن مفهوم التطور الاقتصادي واسع جداً ولا يمكن تحديده بتعريف معين. فهو بالنسبة لدول العالم الثالث النامية، لا يعني مطلقاً التغريب وهو لا يقتصر على (MODERNIZATION) أو التمدن (WESTERNISATION) التصنيع (INDUSTRIALISATION) وإنما التصنيع هو وجه من أوجه التطور الاقتصادي المختلفة. فهو يشتمل على وجوه أخرى أهمها التطور البشري.

إن التطور الاقتصادي ليس حالة طارئة محدودة بفترة زمنية، وإنما هو عملية (PROCESS) ديناميكية طويلة الأجل ومستمرة تتطلب تخطيطاً واعياً من الدولة بالمشاركة والتناغم مع قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة.

ويصاحب عملية التطور الاقتصادي تغييرات بنيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي أساليب الإنتاج، وينتج عن تلك التغييرات توسع مستمر في الناتج القومي، وحصّة الفرد من

الناتج القومي مع عدالة في التوزيع. إن كل ذلك يقود إلى تحسن راسخ، مستمر وغير مؤقت، في المستوى المعاشي للمواطنين. كما يصاحب عملية التطور الاقتصادي تغير جذري في نظرة المواطنين إلى العمل والإنتاج، وتحسن مستمر في مستويات التغذية والصحة والتعليم.

إن كل ذلك يتطلب ضرورة مشاركة الناس، بتنظيماتهم ومؤسساتهم على تعددها وتنوعها، في عمليات التخطيط والاختيار والتنفيذ، فالإنسان هو المقصد النهائي من عملية التطور الاقتصادي.

إن مشاركة التنظيمات والمؤسسات في التخطيط، وإعطائها دوراً في الاختيار والتنفيذ يتعارض مع مركزية الحكم واستبداد الدولة، لذلك فإن عملية التطور الاقتصادي تحتاج إلى قدر من التعددية والمشاركة واللامركزية وتوفر الحريات بما تملّوها الحقوق الأساسية للإنسان.

لا توجد استراتيجية محددة يتبعها بلد ما لإحداث عملية التطور الاق يتبعها بلد ما لإحداث عملية التطور الاقتصادي، فالبداية زيادة اسكان النامية، بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت أن القاعدة الأساسية التي تركز عليها عملية التطور الاقتصادي هي تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، أي تحقيق نسبة زيادة سنوية مستمرة في الناتج القومي الإجمالي، أو الناتج المحلي الإجمالي (١٤)، تتجاوز نسبة الزيادة السنوية بالسكان، وبذلك يزداد الدخل الفردي ويرتفع المستوى المعاشي. ومن هذه القاعدة تنطلق عملية التطور الاقتصادي، بتخطيط من الدولة ومشاركة من الشعب، لتحقيق الغايات المختلفة التي تنشدها هذه العملية.

فالقاعدة الأساسية التي ينطلق منها التطور الاقتصادي: هي القضاء على الفقر وتحقيق نمو مستمر في الدخل الفردي. ولم تكن هناك وصفة جاهزة لإحداث النمو الاقتصادي وإنما اتبعت سياسات فشل بعضها ونجح البعض الآخر. وقد تفاوت أثر هذه السياسات من بلد لآخر، فحيث نجحت سياسة معينة في بلد معين، لم تحقق تلك السياسة نفس المستوى من النجاح في بلد آخر، وربما فشلت فشلاً ذريعاً.

خمس سياسات للتنمية الاقتصادية تختلف فيما بينها باختلاف الاقتصاديات السياسية التي تعالجها والتي تتراوح بين الاقتصاديات السياسية التي تهيم عليها الحياة الريفية الزراعية إلى تلك التي تهيم عليها الحياة الحضرية الصناعية. وندرج أدناه سياسات النمو الخمس التي عيها المؤلفان (١٥): ٤

(١) النمو بقيادة الصادرات الزراعية (AGRO-EXPORT-LED GROWTH):

وتعتمد هذه السياسة على تصدير المنتجات الزراعية لتوليد العملات الصعبة، وإعادة

استثمار بعض الأرباح المتحققة من هذا النشاط في تحسين الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد المنتجة، كاستثمار في الصناعة، مما يؤدي إلى انطلاق عملية نمو مستدامة تغذي نفسها (SELF-SUSTAINING GROWTH) ذاتياً

(٢) النمو بقيادة الصادرات المعدنية (MINERAL-EXPORT-LED GROWTH):

إن هذه السياسة تشبه سياسة النمو بقيادة الصادرات الزراعية من حيث الوسيلة والهدف سوى أنها تختلف عن الأولى بكونها تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية المعدنية، وليس المنتجات الزراعية، لتوليد العملات الصعبة اللازمة للاستثمار. وتختلف عن الأولى أيضاً بكون الصادرات في هذه الحالة غير متجددة (NON - RENEWABLE) وإنما مستنفذة (EXHAUSTIBLE) كالنفط في حالة العراق والفوسفات في حالة المغرب والأردن.

(٣) التصنيع بإحلال الواردات

(التصنيع الذي يحل محل الواردات)

إن الفكرة العامة لهذه السياسة هي أن الصناعات الناشئة ستنتج سلعا صناعية كان يتم استيرادها من الخارج، كذلك ستقوم بعض هذه الصناعات الناشئة بتصنيع المواد المنتجة محلياً. والنتيجة ستؤدي إلى تنوع في الإنتاج الاقتصادي، وقلة في الاعتماد على واردات المواد المصنعة وصادرات المواد الأولية. وعندما يتحسن دخل المواطنين، خصوصاً أولئك العاملين في الصناعة والزراعة، تظهر أسواق جديدة تتطور معها الصناعات الناشئة وتبدأ بتحقيق وفورات الحجم (ECONOMIES OF SCALE) التي ستساعد بدورها، هذه الصناعات على تحقيق الأرباح والقدرة على المنافسة. وفي النهاية ستقوم الصناعات الأولى بإحداث تشابكات خلفية (BACKWARD LINKAGES) من شأنها أن تحفز على قيام صناعات الإنتاج المعادن الأساسية والسلع الرأسمالية؛ كمكائن الخراطة وما شابه ذلك من العدد والمكائن الرأسمالية.

لقد كانت سياسة التصنيع بإحلال الواردات أوسع سياسات التنمية انتشاراً في البداية، وقد جربت بها - بدرجات متفاوتة كافة البلدان النامية تقريباً. وقد صممت هذه السياسة لتحويل البلدان المصدرة للمواد الأولية إلى بلدان صناعية. إلا أنها أثبتت فشلها في العديد من البلدان، وخصوصاً البلدان الصغيرة المتميزة بصغر أسواقها، وكذلك البلدان التي هيمن فيها القطاع العام على تلك الصناعات.

(٤) النمو بقيادة الصادرات المصنعة:

(للتصنيع - التصدير - النمو الموجه)

إن الفكرة التي تقوم عليها هذه السياسة هي إنشاء الصناعات من أجل التصدير، وقد ثبت نجاحها في العديد من البلدان وخصوصاً في شرقي آسيا، ومزيتها على سياسة التصنيع بإحلال

الواردات هي أولاً: إنها تولد العملات الصعبة للبلد من غير التضحية بهدف التصنيع (أي أن الاثنين يحدثان معاً وثانياً: إن هذه الصناعات، لكي تنجح، لا بد لها من تخفيض كلفة الإنتاج حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية. لذلك تغلبت هذه الصناعات على المشاكل التقليدية التي تواجهها صناعات إحلال الواردات كالعمالة الفائضة، الساعات التشغيلية العاطلة والخسائر الناجمة عن التشغيل. يضاف إلى ذلك فإن هذه الصناعات تتمتع بأسواق عالمية كبيرة بخلاف الأسواق المحلية الضيقة التي تواجهها صناعات إحلال الواردات.

(٥) النمو بقيادة التطور الزراعي

(النمو الذي تقوده التنمية الزراعية)

لم تجلب هذه السياسة اهتمام الباحثين في الاقتصاد السياسي إلا حديثاً. إن هذه السياسة مناسبة لتلك الأقطار الفقيرة جداً والتي يشتغل غالبية سكانها بالزراعة، وهي لا تملك ثروات معدنية مهمة، وليس لها أمل في اختراق الأسواق الخارجية لبيع السلع المصنعة. وتركز هذه السياسة على ضرورة توزيع الأرض توزيعاً عادلاً، ونشر التعليم فيما بين الفلاحين لرفع إنتاجيتهم. ويحدث النمو بالتوسع الزراعي، وهو كثيف العمالة أساساً، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية. إن الفلاحين بطبيعة حياتهم، ينفقون جزءاً كبيراً من مدخولاتهم على المنتجات الكثيفة العمالة كالمساكن والأثاث والدراجات)، وهذا بدوره ينشط الصناعات المذكورة ويزيد الطلب على الأيدي العاملة الصناعية. يضاف إلى ذلك فإن البنية التحتية الزراعية كالطرق وشبكات الإرواء والبزل كثيفة العمالة أيضاً وتؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة. إن هذه الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة التدريجي.

تجارب مستمرة وأفكار جديدة

عندما بدأت الدول النامية تحقق استقلالها السياسي كان الهم الأكبر الذي يسيطر على قادة تلك الدول هو تحقيق التطور الاقتصادي جنباً إلى جنب مع تطور البلاد السياسي. وقد كان الفكر السائد آنذاك هو أن الاعتماد على الاقتصاد الزراعي هو سبب من أسباب التخلف ولا بد من الاتجاه نحو التصنيع لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان ذلك الفكر ينبع من عنصرين أحدهما سايكولوجي والآخر واقعي. فالعنصر السايكولوجي هو ارتباط الزراعة بالعهود الاستعمارية وهيمنتها على اقتصاديات البلدان المستعمرة والعنصر الواقعي هو تخلف الزراعة الفعلي في تلك البلدان والاعتقاد آنذاك بعدم جدوى الاعتماد على القطاع الزراعي كمحرك لقيادة عملية التنمية ولا بد من التوجه نحو

أربع نقاط مهمة آمنت بصحتها وعولت عليها في إنجاح عملية التطور وهي (١٠):

١- تراكم الرأس المال المادي: إن زيادة الادخار ثم الاستثمار وتكوين رأس المال المادي (PHYSICAL CAPITAL FORMATION) بسرعة كان من أهم الأهداف التي تبنتها سياسة التطور من خلال التصنيع.

٢ الزراعة: كان ينظر إلى القطاع الزراعي باعتباره مصدراً للموارد من أجل الاستثمار الصناعي. وقد أدت تلك السياسة إلى حماية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أدى إلى الإضرار بالأخير وإعاقة نموه.

٣ التجارة الخارجية اتجه قادة الدول النامية في بادئ الأمر نحو سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات، وكان يظن آنذاك إن الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية سيزعزع عملية التنمية، فتركزت السياسات الحمائية في الواردات وتقلصت تجارة تلك البلدان الخارجية.

٤ فشل آلية السوق وكان يظن في المراحل الأولى من عملية التنمية إن الأسواق سوف لن تتمكن من تأدية عملها كما هو مطلوب، وكان لا بد من تدخل الدولة لتوجيه عملية التنمية.

غير أن الأفكار حول تحقيق التنمية والتطور شهدت تغيراً مستمراً بمرور الزمن. وكان التغير في السياسات ينشأ نتيجة لفشل أو نجاح التجارب التي كانت تمر بها البلدان النامية. وتبلورت بعد أربعين سنة من التجارب مبادئ أصبحت تلاقي قبولاً عاماً من جميع المهتمين بشؤون التطور

الاقتصادي وإن لم ينشأ اتفاق عام - وربما لا يمكن أن ينشأ - عما يمكن الأخذ به لتحقيق التطور الاقتصادي لبلد ما من البلدان النامية.

فلم يعد التركيز على تكوين رأس المال مقتصرًا على العنصر المادي منه، بل أصبح الاهتمام يتجه بصورة متزايدة نحو تكوين رأس المال البشري (HUMAN CAPITAL FORMATION) حتى أصبح معلوماً الآن أن رأس المال البشري هو من أهم العوامل التي تقود عملية التطور الاقتصادي إن لم يكن أهمها (١٧).

وبخصوص الزراعة فإنَّ النظرة لها قد تغيرت تماماً. ففيما كان التوجه نحو الصناعة في بادئ الأمر يعني إهمال الزراعة أصبح التوجه نحو التطور الصناعي يصاحبه توجه نحو التطور الزراعي إن لم يكن يسبقه. فقد أدركت العديد من الدول النامية أن فشل القطاع الزراعي أو بقاءه متخلفاً يعني ضيق السوق المحلية وضعف الطلب على المنتجات المصنعة. وحتى في تلك الدول التي اتجهت في التصنيع نحو الأسواق الخارجية فإنَّ أغلب الطلب على منتجاتها يأتي من السوق المحلية (١٨).

عولمة اقتصادية

لقد مر تقريباً عقد ونصف من الزمان منذ أن كتبت الصفحات أعلاه، إذ نحن الآن في مقتبل القرن الواحد والعشرين سنة (٢٠٠٩) ولم تتغير النظرة إلى ماهية التطور الاقتصادي والعوامل التي تؤثر به والوسائل التي تقود إليه. فالسياسات والمفاهيم التي مر ذكرها أعلاه باقية كما هي، إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأبحاث الاقتصادية تكاد تتفق بالإجماع على أن اقتصاد السوق، أي الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، والذي تتخذ فيه الدولة دور الحكم - أي دور أشرافي رقابي - هو الأجدى وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي.

كما دلت التجارب على أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والمستند إلى التوسع بالتجارة الخارجية هو من بين أهم العوامل المساعدة في الازدهار الاقتصادي الذي أصبحت تشاهده العديد من البلدان النامية. أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي بما يعني خلق قاعدة إنتاجية هدفها الرئيسي التصدير إلى الخارج وفتح السوق المحلية للصادرات الأجنبية سيخلق البيئة المحفزة على الارتقاء في الإنتاج تكنولوجياً وإدارياً ودفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تحقيق القدرة اللازمة للمنافسة محلياً وعالمياً.

ويمكن تسمية الانفتاح على العالم الخارجي بهذه الصيغة بالعولمة الاقتصادية. ذلك أن العولمة - وهي التشابك والاندماج في أنشطة المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أصبحت تتسارع طردياً مع النمو المستمر في وسائل الاتصالات والمواصلات - لها جوانب أخرى إلى جانبها الاقتصادي منها سياسية واجتماعية وقانونية وبيئية، وإن ما يهمنا منها هنا هو الجانب الاقتصادي (١٩).

والعولمة موضوع مثير للجدل، وهي ليست كلها نافعة كما هي أيضاً، ليست كلها ضارة. فهي لها مجالات ايجابية عديدة يمكن التركيز عليها واستغلالها والاستفادة منها، ولها بعض المجالات السلبية التي يمكن تقليص آثارها إلى الحدود الدنيا إن لم يكن ممكناً تفاديها أو التغلب عليها بالكامل. وسيسهل أيضاً مواجهة تحديات العولمة إذا تمت الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى.

ولا تقتصر العولمة الاقتصادية على الانفتاح الاقتصادي بما هو التوسع في التجارة الخارجية فحسب، وإنما لها قنوات أخرى أهمها الانفتاح الداخلي أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة (DIRECT INVESTMENTS) واستثمارات الحافظة (PORTFOLIO INVESTMENTS). وإذا كانت الاستثمارات الأخيرة، أي استثمارات الحافظة، تتميز بحساسيتها تجاه الأوضاع الاقتصادية الداخلية وعدم استقرارها، مما